مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030

Economic and social recovery plan under the new model of economic growth -Alegria vision 2020-2030

بن عدة أمحمد[1]، لكحل محمد[2]،

Benadda mhamed[1], lakehal mohamed[2],

[1] جامعة غليزان، مخبر إدارة الأسواق المالية بإستعمال الرياضيات والإعلام الألي،mhamed.benadda@univ-relizane.dz

[2] لكحل محمد، mohblack0075@gmail.com

تاريخ الاستلام: اليوم 2022/03/26 تاريخ القبول: 26 /2022/06 تاريخ النشر: 30 /2022/06

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وضعية بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري والتعرف على المحاور الأساسية المتعلقة بخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي اقترحتها الجزائر سنة 2020، بهدف تحسين مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي والنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار تراجع أسعار البترول والانكماش الاقتصادي الذي عرفه العالم جراء جائحة كوفيد19، حيث عملت الجزائر على صياغة النموذج منذ2015 في إطار رؤية الجزائر 2030 والمتضمن مرحلة الإقلاع (2016-2019) أما المرحلة الثانية (2020-2025) هي المرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني ثم مرحلة استقرار وتوافق(2026-2030)، وحسب الدراسة يتضح أن مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لازال في مرحلة التطوير ومحاوره مرتبطة في الأساس بدرجة الأولوية التكلفة والمكاسب المحققة من كل قطاع ، كما يتضح أن المدى يتراوح مع نهاية(2020- 2021) ومدى متوسط نهاية 2024 في مقابل ذلك يتضح أن محاور مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في إطار رؤية الجزائر 2030يحمل أفاق اقتصادية واجتماعية يمكنها تحسين مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي

الكلمات المفتاحية: نموذج النمو الاقتصادي ، مخطط الإنعاش ، الاقتصاد الوطني ، التكلفة والمكاسب، رؤية الجزائر 2030

تصنيفات JEL:G18 ، E 31

Abstract: This study aims to clarify the state of certain indicators of the Algerian economy And learn about the main axes linked to the economic and social recovery plan proposed by Algeria for 2020 With the aim of improving the indicators of the Algerian economy at. the global level and the advancement of the national economy in the context of the drop in oïl prices and the economic slowdown That the world has experienced as a result of the pandemic by Covid 19 Algeria has been working on the development of the model since 2015 as part of Algeria's Vision 2030, which includes the take-off phase (2016-2019) and the second phase (2020-2025)A transitional phase aimed at correcting the national economy, then a phase of stability and consensus (2026-2030.) According to the study, It is clear That the economic and social recovery scheme is still in the development phase, and is axes are mainly linked to the level of priority The cost and earnings of each sector as it is clear that the magnitude varies with the end of(2020- 2021) and the average range at. the end of 2024 On the other hand, It is clear that the axes of the economic and social recovery plan within the Framework of the Vision 2030 of Algeria carry economic and social perspectives which can improve the indicators of the Algeria economy at. the local level

Keywords: economic growth model, recovery plan, national economy, cost and benefits, Algeria vision 2030

JEL Classification Codes: E 31, G18,

.

المؤلف المرسل: لكحل محمد، **الإيميل: mohblack0075@gmail.com**

1.مقدمة:

ارتباط الجزائر بالمورد الوحيد في تمويل قطاعات الاقتصاد الجزائري عبر الخزينة العمومية جعل معظم القطاعات الإستراتيجية تدخل في حالة عدم التوازن مما أدى إلى اختلال هيكلي على المستوى الكلي في المؤشرات الاقتصادية ، ومن هنا سارعت الحكومة الجزائرية إلى تحسين مستوى الاقتصاد عبر خطط إستراتيجية في إطار تنويع الاقتصادي القائم على البحث عن موارد مالية جديدة ،تشكل النماذج الاقتصادية إحدى المقومات الأساسية في بناء الهياكل الاقتصادية ويتم اللجوء إليها لتفكيك رواسب الفشل في المنظومة الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية الشاملة، كما أنها من بين المتدخلات الأساسية لضبط المتغيرات الكلية وآلية لضمان الاندماج في الاقتصاديات العالمية ومتطلبه هذه الأخيرة من مرونة وكفاءة اقتصادية عالية، ومن هذا المنطلق فإن نجاح الخطة التنموية في الجزائر على ضوء النموذج الاقتصادي الجديد يتوقف على الاهتمام بالمتغيرات التي يقوم عليها النموذج، على سبيل الحصر تعرف وضعية التشغيل وإيجاد مناصب مستقرة عراقيل وفق ما تمليه معدلات البطالة التي ارتفعت بنسبة 11.10% سنة 2018، وهي بعيدة عن المعدل العالمي الذي بلغ5.48% لنفس السنة بالرغم من الوسائل والآليات التي وضعتها الجزائر لتنشيط سوق الشغل وإدماج حاملي الشهادات في مختلف القطاعات، بالمقابل نجد أن حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر حيث بلغ عددها سنة 2018حوالي 1093170 واستفادت من قانون02/17 الذي ينص على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وفي ذات السياق تشكل المحروقات نسبة97% من إجمالي الصادرات وبمجرد تهاوي أسعار النفط تتراجع حجم احتياطات الصرف من العملة الصعبة ومن ثم ظهور العجز في الموازنة العامة ومن مخلفاتها اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية وبالأرقام نجدها تدهورت بنسبة 2.2% سنة 2017، لفك شفرة الابتعاد عن اقتصاد الريع وتحقيق تغير جذري لهيكل اقتصاد بحلول 2030 سعت الجزائر إلى وضع نموذج اقتصادي جديد للنمو قائم على عدة مراحل من 2016،2024،2030 عبر محطة الإقلاع ، الاستقرار والتنويع الاقتصادي، معتمدة على مجموعة من الآليات والإجراءات متمثلة في إصلاح المنظومة الاقتصادية وتحفيز القطاعات الخارجة عن الدائرة النفطية لتلبية السوق المحلي وتنويع هيكل الصادرات ومن ثم الاندماج في الأسواق العالمية كما يتم النظر إلى نموذج النمو الاقتصادي الجديد على أنه إستراتيجية لتنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري يعمل على خلق قطاعات اقتصادية جديدة وواعدة تطور من الاقتصاد الجزائري.

بناءا على ما سبق تمحورت إشكالية هذه الدراسة على النحو الأتي:

"ما محتوى مخطط الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل رؤية الجزائر 2030؟"

-أهمية الدراسة : جاءت هذه الدراسة لفهم وضعية الاقتصاد الجزائري وأداءه على المستوى الداخلي و الوقوف على أهم بعض المؤشرات التي عبرها يتم إعطاء تصور عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 - 2020وذلك من خلال رصد بغض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري والمحركة له والمتمثلة في التشغيل ، البطالة وحجم الإنفاق باعتبارها مؤشر على تحقيق مسار اقتصادي سليم ، بالإضافة إلى معرفة مدى قوتها في ظل الأزمة الوبائية كوفيد19ومن ثم كانت الانطلاقة نحو البحث عن نموذج لتحقيق النمو الاقتصادي يعمل على إرساء وتفعيل المتغيرات التقنية كاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة كمورد مدر على الخزينة العمومية ومستحدث للقيمة المضافة للاقتصاد وذلك في ظل رؤية الجزائر 2030.

-الدراسات السابقة :

-دراسة عطية خمخام، محمد علي الجودي ،"خطة الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في ظل النموذج الإقتصادي رؤية الجزائر 2030وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال المجلد 07 العدد 02،2021،حيث تناولت الدراسة الخطوط العريضة لخطة الإنعاش الإقتصادي التي اقترحتها الحكومة من أجل تنمية وتطوير الإقتصاد الوطني بعد تبعات تراجع أسعار النفط والأزمة الوبائية ، كما تطرقا الباحثين إلى مراحل وخطوات تحقيق الإقلاع الإقتصادي المندرج ضمن رؤية الجزائر 2030، ومن نتائج الدراسة التي توصلا إليها الباحثين أن

خطة الإنعاش الإقتصادي والاجتماعي مازالت في طور التطوير كما جاءت في فترة إستعجالية كما أنها لم تضبط زمنيا لأنها مرتبطة حسب الأولويات والتكلفة والمكاسب المحققة .

-دراسة روشو عبد القادر،" الإقتصاد الجزائري في ظل تداعيات جائحة كورونا دراسة تحليلية تقييميه في إطار النموذج الإقتصادي الجديد 2016-2030"،الدراسة عبارة عن مقال منشور بمجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، 2021، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تداعيات الصدمة الثنائية لجائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري وتبعاتها على استمرار تنفيذ النموذج الإقتصادي الجديد 2016-2030، ومن نتائج الدراسة أن الإقتصاد الجزائري تأثر بشكل كبير بالظروف الإستثنائية ومن ثم فإن إعداد نموذج اقتصادي يأخذ التطورات المتسارعة للاقتصاد الدولي.

2. تشخيص وضعية بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر (2010-2020).

2.1معدلات البطالة و حصيلة التشغيل في الجزائر:بناءا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة العمال المشتغلين قد بلغت24.4% من إجمالي السكان سنة2015 وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2014، وتتمركز اليد العاملة خاصة في القطاع العام بنسبة 64.1% من إجمالي اليد العاملة المشغلة، وبالرجوع إلى معدل البطالة فقد بلغ 11.2% بزيادة قدرت ب0.4%مقارنة بسنة 2014 وكانت الزيادة بكثرة لدى فئة النساء خاصة وحاملي الشهادات على الرغم من أن هذه الفئة عرفت تراجع في معدل البطالة حيث تقلص من 16.4% سنة 2014إلى 14.1%سنة 2015،وبالرجوع إلى سنة 2016، فقد سجلت إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات معدل بطالة قدر ب 9.9% في 2016، وقدر عدد المشغلين ما قيمته 10.845 مليون شخص، مقابل 10.594 مليون شخص عام 2015 . أما بالنسبة لسنة 2017 فقد قدر معدل البطالة ب12.3% من نفس السنة، وسجلت اليد العاملة النشيطة زيادة بلغت12.277 مليون شخص،وفسر الديوان الوطني للإحصاء حجم الزيادة في اليد العاملة النشيطة إلى الزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل (فتيحة و أسماء، 2019، صفحة 14) ، سياسة التشغيل والحد من البطالة مرتبطة بحركية الإنفاق العمومي الحكومي ومن خلال تفحص جملة من المعطيات نجد أن الفترة الممتدة بين 2012و2015 عرفت ارتفاعا فانتقل حجم الإنفاق العمومي من ما قدره 6000 مليار سنة 2012 إلى حوالي 9000 مليار سنة 2015، أي ما نسبته 50% ويعود أساسا هذا الارتفاع إلى الزيادة المعتبرة التي عرفتها أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي بلغت105.87 دولار للبرميل سنة 2013، مما أدى إلى ارتفاع النفقات العمومية، والملاحظ أن حجم الإنفاق العمومي عاد للانخفاض من جديد بين سنة 2015و**2019**إذ تراجع حجم الإنفاق العمومي من ما يقارب9000 مليار دج سنة 2015إلى ما دون 8600 مليار سنة 2019 وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي عاشتها الجزائر نهاية 2015، حيث تراجعت الأسعار إلى ما دون 50دولار للبرميل خلال هذه الفترة ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة ترشيد النفقات (رضا و محمد، 2019، صفحة 20)، ومن ثم تجميد العديد من المشاريع الاقتصادية المولدة لمناصب الشغل،كما يتضح بأن معدلات البطالة عرفت تذبذب من حيث الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة كما تم تسجيل أقل قيمة بين سنتي2013و2014 على التوالي، كما بلغت أعلى قيمة سنة 2017 والتي بلغت نسبة 12.3% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالأرقام العالمية والذي قدر ب5.7% والسبب المؤدي إلى هكذا نسب هو الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تغذية سوق الشغل وبانهياره في السوق العالمية ينعكس على مستوى التشغيل بالسلب.

في إطار سياسة التنويع الاقتصادي وخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة استطاعت بذلت الجزائر مساعي من أجل توفير مناصب شغل للراغبين فيه بمختلف شرائح المجتمع في حدود الإمكانيات المتاحة، وعملت على إعطاء أفضل المؤشرات الإحصائية في ظل ثلاثية **(الطلب، العرض والتوظيف)**وربطها بمتغيرات سوق العمل الأخرى، ومن خلال تقارير وإحصائيات الوكالة الوطنية للتشغيل، فنجد أن طلب العمل في سنة 2016انخفض ب156655 طلب مسجل مقارنة بسنة الأساس 2015 بنسبة23%، هذا الانخفاض تأكد سنة 2017حيث انخفض إلى 199% مقارنة بسنة 2016، أي بانخفاض قدره 435859 طلب، أما في سنة 2018 فقد ارتفع بقفزة مهمة فقد سجل 1168538 طلب بنسبة84.24% مقارنة بسنة2017، وفيما يتعلق بحجم عروض العمل ضمن الوكالة الوطنية للتشغيل فقد ارتفع سنة 2016 ب24089 عرض عمل مقارنة

بسنة الأساس 2015 وهي نسبة ضئيلة، إلا أنه في سنة 2016، انخفضت عروض العمل بنسبة299% أي 349285 عرض عمل مقارنة بسنة 2017، أما في سنة 2018 فقد سجلت عروض العمل ارتفاعا ملحوظا بنسبة 74.74%أي أن هناك زيادة تقدر ب340269 عرض عمل، وفيما يخص التوظيف ففي سنة2015 تم تسجيل 338144 توظيف،أما في سنة 2016 فكانت هناك زيادة ب32023 منصب أي بنسبة 8.6%مقارنة بنسبة 2015،إلا أنه في سنة 2017 عرف التوظيف انخفاضا بنسبة كبيرة قدرت ب300%وهذا راجع إلى تجميد التوظيف نتيجة تراجع المداخل (الأزمة النفطية)،إلا أنه في سنة 2018 ارتفعت نسبة التوظيف لتقدر ب72.88% بزيادة 248319 موظف مقارنة بسنة 2017، أما معدلات الرضا سجلت سنة2015 حوالي 76.53% ثم زادت بنسبة ضئيلة سنة 2016، كما سجلت نفس النسبة سنة 2017، ثم بدأت بالنقصان إلى أن بلغت نسبة 74.57% سنة 2018، وعند قياس الرضا على أساس الطلب على العمل نجد أن النسبة ضعيفة ، حيث أنه في سنة 2018 بلغ التوظيف 340713 منصب وبلغ عدد طالبي العمل 1387139 طالب عمل وبحساب نسبة تغطية التوظيف للطلب نجد أن النسبة تقدر ب24.56% (كريمو و مخلوفي، 2019، صفحة 19).

2.2حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وثنائية البطالة والتشغيل في الجزائر : تراجع تصنيف الجزائر في تقرير مناخ الأعمال العالمي الذي صدر من طرف الهيئة المالية العالمية سنة 2018 ، هذا التصنيف العالمي الذي يعد سنويا البنك الدولي يقوم بتقييم الإطار القانوني المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 190 اقتصاد من خلال تقييم الظروف التي يمكن إطلاق نشاطاتها فيها والاستفادة من الامتيازات، إذ انتقلت الجزائر من المرتبة 156 في تقرير 2017 إلى المرتبة 166 ، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سنة 2017 حوالي 92.804 مؤسسة مع انخفاض بنسبة 90.84% ويعود السبب لتغيير قانون المالية لسنة 2017 والذي بدوره جمد منح الامتيازات الضريبية مع تغيير شروط التسهيلات المالية لبعض النشاطات، وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة نمو ب5.31% خلال السداسي الأول لسنة 2018 أي ما يعادل 97.728 مؤسسة،وحسب تقرير نفس الهيئة السابقة وفي طبعتها 2016 اكتسبت الجزائر سبع نقاط بارتقائها إلى المرتبة 156 برصيد47.76% بعد أن احتلت المرتبة163، حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 1.013.637 مؤسسة أي بنسبة نمو قدر ب13.09% ويرجع السبب إلى تحسين المناخ الاستثماري خلال هذه السنة مع إصدار القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار ، وبحساب معدل تطور مناصب الشغل نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت نمو معتبرا في إجمالي العمالة(الشغل)، حيث استحدثت 2.668.173 منصب خلال السداسي الأول لسنة 2018 وانتقل معدل المساهمة من 16.33%إلى 23.96%. (صونيا و سميرة، 2019، صفحة 14)

الهدف الرئيسي المسطر من قبل الحكومة بلوغ 02 مليوني مؤسسة صغيرة ومتوسطة والذي من شأنه تلبية احتياجات التشغيل، ففي 2018 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.093.170 مؤسسة توظف 2.690.246 أي 24.35% من إجمالي اليد العاملة في حين نجد معدل البطالة 11.1% أي 1مليون و378 ألف، بطاقة حاملي الشهادات الجامعية فقط 16.9% بنسبة 24.9% من إجمالي العاطلين عن العمل، ومنذ2013 يشهد القطاع العمومي تراجع في مستويات التوظيف ليصل سنة 2018، نسبة 37% مقابل 63% في القطاع الخاص في حين نجد في هذا الأخير وصل في 2018 إلى نسبة 63%و هذا راجع إلى اهتمام الحكومة بالقطاع على غرار آليات المرافقة والدعم، في إطار سياسية الإنفاق العام (التضخم والبطالة) في الفترة الممتدة 2015-2020 فقد تأثرت الجزائر جراء الأزمة وظهر ذلك مع بداية سنة 2015على الرغم من النفقات المتزايدة حيث ارتفعت معدلات البطالة قليلا إلى 11.2% سنة 2015 ومعدلات التضخم إلى 4.8% وذلك نتيجة انتهاج الجزائر لسياسة التمويل الغير التقليدي إلى أن بلغ معدل التضخم 2% سنة 2019 و2.2% في 2020، كما أثرت العملية على البطالة حتى بلغت 12.5% سنة 2019 وكان متوقع أن تصل 17%مع نهاية سنة 2020حيث انخفضت النفقات من 8557,2 مليار دينار سنة 2019إلى 7372.2مليار دينار سنة 2020 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد 19 التي مست دول العالم وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب ومن ثم توقف كل القطاعات الحيوية على غرار تجميد العديد من المشاريع التنموية وإعادة توجيه النفقات نحو الخدمات الصحي (الجوزي و سيد علي، 2019، صفحة 3).

الجدول رقم (01): تطور حجم الإنفاق العام، التضخم، البطالة والجباية البترولية (2014-2020).

السنوات	2014	2017	2019	2020
الإنفاق العام	6995 ,77	7282 .63	8557 .2	7372 .7
البطالة %	10.6	11 .7	12 .5	17
التضخم%	2 .9	5 .59	2	2.2
مساهمة الجباية البترولية %	71.08	44.35	45.95	34 .98

المصدر: هواري سفيان، نقال فاطمة، أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، المجلد 05، العدد01، 2021، ص 78.

3.2مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر:

مع ارتفاع أسعار النفط خلال عام2000، وحتى عام2014، كانت لدى الجزائر قدرة مالية كبيرة سمحت لها بالقيام باستثمارات عامة واسعة النطاق.وقد مكن التحسن في أسعار النفط بين عامي 2000 و 2014 الجزائر من تأمين موارد مالية كبيرة وتمويل برامج إنمائية طموحة، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية(مثل الطريق السيار شرق غرب)وتنفيذ خطتين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2004- 2002) و (2009-2005) ، بميزانية إجمالية تزيد على 180 مليار دولار أمريكي .وتلت هاتين الخطتين خطة خماسية (2014-2010)، بميزانية قدرها 286 مليار دولار أمريكي وخطة أخرى (2019-2015) رصدت لها ميزانية متوقعة بلغت 262مليار دولار أمريكي ، وقد منحت جميع خطط الإنعاش الاقتصادي هذه الأولوية للإنفاق الرأسمالي. ارتفعت حصة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الحكومي من أقل من 20% في أواخر التسعينات إلى أكثر من 32 %في المتوسط خلال الفترة (2005 -2000)، و 40% خلال الفترة (2014-2006) وارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي من 1187 مليار دينار جزائري (15.6 مليار دولار أمريكي) في عام 2000إلى 6996 مليار دينار (86.9 مليار دولار أمريكي)في عام 2014 ولم تثر الزيادة الكبيرة في الجهود المالية المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تساؤلات بشأن الاستدامة المالية العامة ما دام سعر برميل النفط مرتفعا. ومع ذلك، كشف الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مع هبوط سعر البرميل أكثر من 111 دولار أمريكي في المتوسط في عام2011، في مجال الاستثمار لم يكن لها مردود كاف من حيث إيجاد قدرة إنمائية محلية.وقد فشل البلد في الشروع في إحداث تحول هيكلي لاقتصاده ليكون قادرا على انتشاله من هذه التبعية :فالصناعة تمثل أقل من 5 %من الناتج المحلي الإجمالي(مقارنة بنسبة 10 % في منتصف التسعينات)، والصادرات النفطية أكثر من 95 % من مجموع الصادرات. علاوة على ذلك، فإن النمو في قطاع الخدمات(لا سيما التجارة والنقل، اللذين يسهمان بحصة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي)، يعتمد أيضا على الإنفاق العام أما وضعية النمو الاقتصادي القطاعي في الجزائر فعرف معدلات نمو سالبة نتيجة لعدة عوامل اقتصادية داخلية، (وهيبة، 2022، صفحة 54)،في سياق ما سبق عرضه، سجل الاقتصاد الوطني خلال الثلاثي الأول لسنة 2020، معدل نمو سالب (-3.9%) بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد الوطني خاصة بعد سنة الحراك الشعبي (2019)، حيث تراجع النشاط الاقتصادي بشكل واضح، ثم تفشي جائحة كورونا مع بداية شهر مارس 2020، كما أن معدل النمو الاقتصادي تراجع بنسبة - 3.9%، مقابل معدل إيجابي يقدر بـ + 1.3% لنفس الفترة من السنة الماضية (2019)، وعليه عرف قطاع المحروقات نمو سالبًا بـ (-13.4%) مقابل -7.1% لنفس الفترة من السنة الماضية، كما عرفت مداخل هذا القطاع انخفاضا قدر بـ 16.9%، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل الخدمات، الفندقة، المطاعم، الخدمات المالية والعقارية كلها عرفت تراجعا ، القطاع الوحيد الذي سجل نمًوا موجًبا قطاع الفالحة بـ +2.3%، وأيضا قطاع البناء والأشغال العمومية بـ + 0.8.%، (روشو، 2021، صفحة 168)، ويمكن توضيح معدلات النمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): وضعية النمو الاقتصادي القطاعي في الجزائر(2017-2020).

السنوات	2017	2018	2019	2020
الفلاحة والصيد البحري	1.0	5.0	2.3	2.3
المحروقات	2.4-	6.4-	4.9-	13.4-
الصناعة	4.7	4.1	4.3	0.5-
البناء والأشغال العمومية	4.6	5.2	3.6	0.8
خدمات تجارية	3.7	3.7	3.1	2.8-
خدمات غير تجارية	0.5	2.7	1.8	1.6-
الناتج المحلي الخام	1.3	1.4	0.8	3.9-
الناتج المحلي خارج المحروقات	2.1	3.3	2.4	1.5-
الناتج المحلي الخام خارج الفلاحة	1.3	0.9	0.6	4,7-

المصدر: روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19"-دراسة تحليلية تقيميه في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد3،2021، ص 168،

3 محتوى نموذج النمو الاقتصادي الجديد2030 :

تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا يمر على ثلاث مراحل ويهدف إلى تحقيق معدل نمو يقدر ب6.5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، وهذا حسب ما وضحته وثيقة البرنامج، والمرحلة الأولى من النموذج(**2016-2019**) تتمحور حول بعث السياسية التنموية الجديدة والتي ستتميز بنمو تدرجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة، أما المرحلة الثانية (**2020-2025**) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني،تليها مرحلة استقرار وتوافق (**2026-2030**) يكون أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن، وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنفس النسبة المقدرة سابقا، كما ينتظر أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام الفردي ب2.3%، إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3%حاليا إلى 10%، غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي، كما يرى القائمين على النموذج أنه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجلة خلال العشرينات الأخيرة، كما يتعين على الاقتصاد الوطني من أجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول (لكحل و بن عدة، 2019، صفحة 120) ويهدف نجاح النموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي أفرجت الحكومة عن تفاصيله، إطار مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية أفاق 2030 على (ناصر و منصف، 2017، صفحة 91):

-تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج المحلي الخام.

-تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي و تنويع الصادرات إلى جانب التحول الطاقوي الذي يسمح أساسا بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة 6% في عام 2015 إلى 3% في **2030**، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المسارع.

أما المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة لعام **2019**، تضمنت مجموعة من الأهداف تمثلت في تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير، خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة وحشد لموارد

إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية ˙فيما يتعلق بنهوض الاقتصاد الوطني على أفاق 2035 عن طريق الإصلاحات الهيكلية والتنويع الاقتصادي الذي ينطوي تحت تنويع الإيرادات الميزانية والتقليل من تبعية الجزائر للعوائد البترولية، وذلك حسب المحاور التالية (تاركي و قدي، 2018، صفحة 171) :

-تطوير نظام وطني للاستثمار العمومي: وذلك عن طريق تحسين كفاءة الاستثمار العمومي ونوعية البنية التحتية للدعم الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية، تنويع مصادر التمويل بوضع شراكة بين القطاعين العام والخاص اللجوء إلى سوق السندات، دعم الصندوق الوطني للاستثمار وكذلك تطوير الشراكة المبدعة بين البلدان الكبيرة.

-مواصلة الإصلاح النظام البنكي: عن طريق إنشاء بنك بريدي قائم على أساس الشبكة الواسعة للبريد ودعم لتشجيع الاندماج المالي، استحداث المنتجات والخدمات المقترحة من طرف البنك، دعم قدرات حكومة وإدارة المخاطر المتعلقة بالقروض وبسعر الصرف وذلك بوضع نظام تقييم وتصنيف المؤسسات حسب درجة المخاطر وكذا إصلاح إجراءات التحصيل في حالة التقصير وعدم الالتزام بالسداد من طرف المقترضين

- ترويج الحوكمة الاقتصادية بوضع آليات للتشاور بين السلطات العمومية والشركات وذلك بإنشاء نظام جديد وطني للاستثمار فيما يخص التجهيزات العمومية مع إنشاء نظام جديد وطني للمعلومات الإحصائية وتدعيم تقييم السياسات العمومية.

4 .محاور مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024).

توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي **2020- 2024**، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دينار ، إلى جانب 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار الذي يتوفر على التمويل في الوقت الحالي كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة، حيث تحتل المرتبة الأولى 3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25.04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 67.73 مليار، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب ب 2465 مشروع، أي ما يعدل 19.19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبمبلغ انجاز قدره 30.66 مليار دينار، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة ب 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة 13.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 24.69 مليار دينار، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التعليم في مناطق الظل المرتبة الرابعة ب 1436 مشروع تنموي ممول، أي ما يعدل 11.18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 11.49 مليار دينار، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بك 1352 مشروع أي ما يعدل 10.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره16.77 مليار ، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي ب41 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل0.31% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 0.39 مليار دينار، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال ب 3 مشاريع فقط وبمبلغ انجاز قدره 0.058 مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة 0.02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 –2024). (صابر، 2021، صفحة 294)

الجدول رقم (03): المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

القطاعات الفرعية	العدد	المبالغ (مليار دج)
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4 .75
الصحة الجوارية	364	2,76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	**12841**	**188.42**

المصدر: بن معتوق صابر، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص294.

1.4 التجديد الاقتصادي وضبط ثنائية (البطالة والتشغيل): يرتكز مخطط الحكومة على تبني الحكومة يرتكز هذا المخطط على تبني الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية متمثلة في هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتشجيع الإدماج وتثمين جميع موارد البلد مع العمل على إنشاء مناخ أعمال شفاف ومنصف، مواتيًا للاستثمار والأعمال بالإضافة إلى وضع نمط جديد للحكامة الاقتصادية وتسيير المؤسسة، والتحول إلى اقتصاد جديد قائم على الابتكار والتنافسية والجودة والمعرفة ومن ثم فإن مصالح الاقتصاد الوطني يتطلب تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية، يتصف هذا النموذج بكونه يعتمد على اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع، كما تمثل سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة أحد أهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة **2020- 2024**، حيث تسعى الحكومة على المدى القصير إلى تقليص البطالة في حدود 10%، وذلك من خلال جملة من الإجراءات أهمها تكييف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل، التسيير الأمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفرق بين الطلب على العمل وعرض العمل، كما تطرق البرنامج أيضا إلى دعم استحداث النشاطات خاصة تلك المنشئة لمناصب العمل في قطاعات أساسية مثل الصناعة، الرقمنة، والسياحة والصناعة التقليدية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة. (روشو، 2021، صفحة 165).

2 .4 قطاع المالية : تضمن جملة من الإصلاحات حسب البرنامج الإنعاش تمثلت فيما يلي (عطية و محمد، 2021، صفحة 365):

-تسريع عملية الإصلاح القطاع فيما يتعلق بالنظام المصرفي.

- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها.

- مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة.

- الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا من النقل البحري للسلع قصد تخفيض من فاتورة الواردات.

- استعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق غير الشرعية وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية.
- كل هذه الإجراءات تمكن الجزائر قبل نهاية السنة الجارية 2020 من اقتصاد حوالي 20 مليار دولار.
- استعداد وزارة المالية لضخ فورا ما يعادل ألف مليار دينار جزائري لتطوير الاستثمار وبعث الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفيرها من النفقات الخاصة بالخدمات والدراسات الأخرى.
- تعزيز الإجراءات المتخذة قصد وضع حد لتضخيم الفواتير واسترجاع الأموال الموجودة يف السوق غير الرسمية.
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%.
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الألمان.
- منح البنوك والمؤسسات المالية إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء، وهذا دون تأثري على الترتيب وتوفري هذه المستحقات.

3 .4 تمويل الاستثمار عبر تطوير نظام وطني للاستثمار في المرافق العامة : ذلك من خلال تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية على غرار تنويع مصادر تمويل المعدات من خلال تفضيل الشراكة بين القطاع العام والخاصPPP، عند إعداد آلية تنظيمية لإدارتها عبر سوق السندات لتمويل البنية التحتية، تعزيز عمل صندوق الاستثمار الوطني الذي يدير قروض التجهيزات الحكومية من أجل من تمويل نفسه في السوق من خلال إصدار سندات البنية التحتية وتطوير شراكات إبداعية طموحة مع الشركاء والتي تكون في الغالب مهمتها الاستثمار على نحو مستدام في البلد ، مما يسمح بتأثير قوي في تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الناشئ، على غرار تطوير سوق رأس المال وذلك من خلال تنفيذ جميع التدابير اللازمة لضمان تطوير أسواق رأس المال واستكمال الإطار التنظيمي لصناديق استثمار رأس المال بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية خلال الاكتتاب العام وقضايا السندات بمختلف أنواعها (كريمة و عادل، 2018، صفحة 23) .

4 .4 الرقمنة وتطوير نظام إحصائي جديد : من المحاور الرئيسية استكمال تنفيذ مشروع "الإدارة الإلكترونية" من أجل محاربة البيروقراطية وتعزيز أداء الشركات والإدارة وبالتالي الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك تهدف أيضًا إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار مما سيسمح ذلك بظهور التجمعات الصناعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وزيادة جاذبية الدولة وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع العمل على تطوير الآليات والحوافز من خلال السماح للمواطنين بالنفاذ إلى معدات وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار تعميم الوصول إلى الإنترنت لجميع المواطنين والاستفادة من الخدمات العامة عبر الإنترنت. وتعزيز البنية التحتية للاتصالات عالية السرعة وعالية السرعة، وقد تم بذل جهد خاص في هذا المجال من خلال بناء 170000 كم من الألياف الضوئية، ولتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان ملكيتها على جميع المستويات ولهذه الغاية أنشأ قطاع التعليم العالي مدرستين إحداهما للإدارة والاقتصاد الرقمي والأخرى حول تكنولوجيا المعلومات والرقمية(finance, 2021, p. 85).

5.4قطاع الصناعة الصيدلالية: حيث تم وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية والعمل على تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40 وحدة كما تم توقع اقتصاديا استيراد قرابة مليار دولار من المنتجات الصيدلانية في 2021، كما تم فسح المجال لتطوير الصناعة الصيدلانية الموجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية بمستوى 70%.

6 .4 قطاع الفلاحة : سطر له هو الأخر برنامج ذو أولوية يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة الإستراتيجية ، ويكون التأثير مباشرًا محدد بين **2020 2022و 2024** يتضمن ما يلي(finance, 2021, p. 73) :

- تنمية الزراعة الصحراوية والمناطق الجبلية.
- تطوير الأنواع الزراعية شديدة التحمل.
- كهربة الزراعة والاستخدام الرشيد للأراضي الزراعية.

- توسعة المساحات المروية وتعزيز القاعدة اللوجستية.
-تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمة.
- تعزيز أنظمة الصحة النباتية والتقنية النباتية و تعزيز النظم البيطرية.
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر.
-تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة و تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال علامات الجودة المميزة المرتبطة بالأصل والزراعة العضوية والحفاظ على التراث الجيني (بنك الجينات).

لقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في خطة العمل إستراتيجية "فلاحة 2020" هذه في عام 2016 تهدف الخطة إلى تحسين الإنتاجية والأمن الغذائي، حيث تعتمد ثلاث ركائز وهي: الزراعة والثروة الحيوانية، والغابات والأحواض المائية، وصيد الأسماك شعب والمائيات. وبالنسبة للركيزة الأولى، يتمثل الهدف في مواصلة الجهود المبذولة في البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014) لإدماج وتحديث المستثمرات الفلاحة، وبالنسبة للغابات والأحواض المائية، يتمثل الهدف في إقامة اقتصاد حرجي منظم حول تنمية قطاع الغابات، وتشجيع السياحة البيئية ، بالنسبة لركيزة الثالثة مصائد الأسماك وتربية المائيات، يتمثل في توليد فوائض للتصدير .وبحلول عام 2020 ، يجب تحقيق الهدف في حماية موارد مصائد الأسماك من أجل زيادة الإنتاج بمأن الأهداف التالية: نمو بنسبة 5 %، إنتاج بقيمة 300 4 مليار دينار. معدل تشجير قدره 13 %؛ انخفاض في الواردات يزيد على ملياري دولار أمريكي؛ صادرات تزيد على مليار دولار أمريكي 1.1 (مليار دولار أمريكي)؛ إيجاد حوالي 1.5 مليون فرصة عمل. وتتضمن خطة العمل هذه أهدافا بالأرقام للإنتاج المادي لمحاصيل معينة ، ويبدو هدف النمو واقعيا وبالنسبة للإنتاج ذي القيمة المضافة، فقد بلغ 3202مليار دينار في عام 2021(وهيبة، 2022، صفحة 39)،

4 .7 قطاع الطاقة (2022-2035): ستركز هذه الإستراتيجية على تطوير قطاع التعدين وسلسلة قيمة صناعة المناجم والمعادن وعلى التمركز التدريجي للجزائر في سلاسل القيمة العالمية: قطاع الأسمدة والبطاريات الشمسية والبطاريات للسيارات الكهربائية وصناعة التنقل والإلكترونيات والكيمياء المعدنية وما إلى ذلك. وهذا يتطلب تحديد الفاعلين الاقتصاديين (القطاع الخاص الجزائري ، والشركات الأجنبية والمشاريع المشتركة) ، والمعادن الإستراتيجية والحساسة ، وتخطيط البنية التحتية اللازمة (خطوط الأنابيب المعدنية ، والسكك الحديدية والمناطق الاقتصادية الخاصة ، والمناطق الصناعية ، والموانئ المتخصصة)، من أجل ضمان نجاح هذه الإستراتيجية تطوير إمكانات التعدين (الاستكشاف، التقييم ، بناء المناجم ، الإنتاج ، ترميم مواقع التعدين وسلاسل التنمية والقيمة) يجب أن يدمج جوانب السياسة الإقليمية والتجارية السياسية والسياسة البيئية(finance, 2021, p. 80)

5 . مناقشة النتائج :

- المتغيرات الإقتصادية الكلية ضبطها وتحسين مؤشراتها والتحكم فيها يساهم في إرساء نموذج اقتصادي على المدى البعيد في الجزائر.
-محدودية التنويع الاقتصادي جعل الجزائر تتجه نحو تبني نموذج إقتصادي عبر ثلاث متمثلة في مرحلة الإقلاع ، المرحلة الإنتقالية ومرحلة الإستقرار والتقارب وهي التي يستفيد فيها الاقتصاد الوطني محطات يمثل رؤية الجزائر 2030، كخطوة ضرورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
-يتطلب تحقيق قيمة مضافة للإقتصاد من خلال ديناميكية القطاعات المطلوبة في برنامج النمو الإقتصادي الجديد بحلول علم 2030 والوصول إلى 10% من الإجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات بنسبة لحصة الصناعة.
- إهتمام الدولة بجميع القطاعات في مخطط الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي (2020-2024)، وخاصة بالقطاعات التي تحقق نمو إقتصادي سريع وغير مكلف كالإستثمار في البحث العلمي والرقمنة. والتوجه نحو الإقتصاد القائم على المعرفة.
- نجاح رؤية الجزائر يتطلب الكثير من ضبط المتغيرات الداخلية التي تساهم في إعطاء حركية للقطاعات الارتكازية .

6.الخاتمة:

من خلال معالم خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التي أقرتها الحكومة الجزائرية يتضح جليا أن هناك مبادرة لتحقيق قاعدة اقتصادية متنوعة خارج قطاع المحروقات والعمل على البحث على موارد مالية جديدة في ظل نموذج ورؤية الجزائر 2030 على عدة فترات زمنية من 2016إلى غاية 2030 عبر مرحلة الإقلاع ، التحول والاستقرار ،جاء مخطط الإنعاش الاقتصادي الجديد هادفا إلى إحداث تحول جذري وهيكلي في القطاعات الاقتصادية بهدف تنويع وتحسين قاعدة ومخرجات القطاعات الاقتصادية التي تعمل تنمية القطاع الاقتصادي كالرقمنة، الفلاحة ، قطاع المناجم والصناعات، الصناعة الصيدلالية وقطاع الخدمات (النقل والإمداد) في إطار إستراتيجية تشجيع الصادرات وضبط الإيرادات ومن ثم تحسين هيكل الاقتصاد الوطني وتتعدد منابع التمويل عبر نشاطات القطاعات الاقتصادية في ظل استنزاف المتدرج للعملة الصعبة التي وصلت إلى أقل من 50مليار دولار سنة 2020 ومن هنا تجد الجزائر نفسها أمام لإحداث اقتصاد متنوع في ظل تراجع الثروة البترولية على المدى الطويل والتوجه نحو إستراتيجية الطاقوية النظيفة والمتجددة تساعدها في تلبية الطلب الداخلي والخارجي عبر قناة الاستثمار، ومن جانب النمو الاقتصادي يظهر أن هناك تذبذب خلال مرحلة تطبيق النموذج الاقتصادي (2016-2030) وخذا بدرجة الأولى إلى أسعار البترول التي عرفت تراجع كبير ومن ثم فإن اعتماد الجزائر لمخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الابتعاد عن الاقتصاد الريع على غرار ذلك تراجع أداء المؤسسات الاقتصادية والخدمية مما دعا إلى ضرورة تدخل الدولة عبر آليات المالية لتعافي الوضع الاقتصادي .

من بين التوصيات التي توصلنا من خلال الدراسة ما يلي:

-إصلاح القطاعات الاقتصادية وعصرنتها في إطار التوجه نحو التحول الرقمي مما يحق حكامة في المعاملات الاقتصادية.

-تحسين مناخ الأعمال التي يشجع على تدنيه تكاليف ممارسة الأعمال وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين.

-تحين التشريعات والقوانين التي تنظم ممارسة النشاط الاقتصادي وفق بيئة الأعمال الحالية.

-تنمية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية –كقطاع الفلاحة – والعمل على تشجيع الإستثمار فيه عبر التحفيزات المالية والجبائية.

-اعتماد على خطط طويلة الأجل ومناهج لتقيم الخطط والبرامج الاقتصادية والتنموية.

7. قائمة المراجع :

finance, m.. (2021). *plans de relance economique2022-2030.*

بروبة فتيحة، و عدة أسماء. (2019). أثر برنامج الإنفاق العام في دعم سياسة التشغيل في الجزائر (2011-2017). 14. جامعة الجزائر.

بن بوريش رضا، و بن الجوزي محمد. (2019). أثر الإنفاق العمومي على مستوى التشغيل في الجزائر (2010-2019) . *الملتقى العلمي الوطني حول نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر*، (صفحة 20). جامعة الجزائر 3.

بن داودية وهيبة. (2022). التحول الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار برنامج النمو الإقتصادي الجديد للفترة 2016-2030. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، 18* (18)، 54.

بن زياد صونيا، و كنتاش سميرة. (2019). المقاولاتية أداة لترقية التشغيل في الجزائر، الملتقى العلمي، . *الملتقى العلمي الوطني حول نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر*، (صفحة 14). جامعة الجزائر 3.

بن معتوق صابر. (2021). ، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، *مجلة السياسة العالمية ، 5* (01)، 294.

بوعزير ناصر، و بن خديجة منصف. (2017). النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 10*، 91.

جميلة الجوزي، و حسين سيد علي. (2019).، التعليم المقاولاتي وترقية الشغل" برنامج التسيير الحسن لمؤسستك أنموذجا". *الملتقى العلمي الوطني حول"نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر*، (صفحة 3). جامعة الجزائر 3.

حبيب كريمة، و زقرير عادل. (2018). إشكالية تنويع الإقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو أفاق 2030، 1. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة* (5)، 23.

خمخام عطية، و علي جودي محمد. (2021). خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، 7* (01)، 367.

دراجي كريمو، و زوبير مخلوفي. (2019). الأجهزة الداعمة لسياسة التشغيل في الجزائر ودورها في محاربة البطالة،الملتقى . *الملتقى العلمي الوطني حول نموذج النمو الاقتصادي الجديد وسياسة التشغيل في الجزائر*، (صفحة 19). جامعة الجزائر 3.

صونيا صوفيا تاركي، و عبد المجيد قدي. (2018). ، تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية،. *مجلة الاقتصاد والمالية ، 2*، 171.

عبد القادر روشو. (2021). الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19"-دراسة تحليلية تقيميه في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030،. *مجلة الاقتصاد الجديد، ، 12* (01)، 65.

محمد لكحل، و أمحمد بن عدة. (2019). تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقاربة حديثة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في ظل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر2030،. *مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ، 01* (02)، 120.